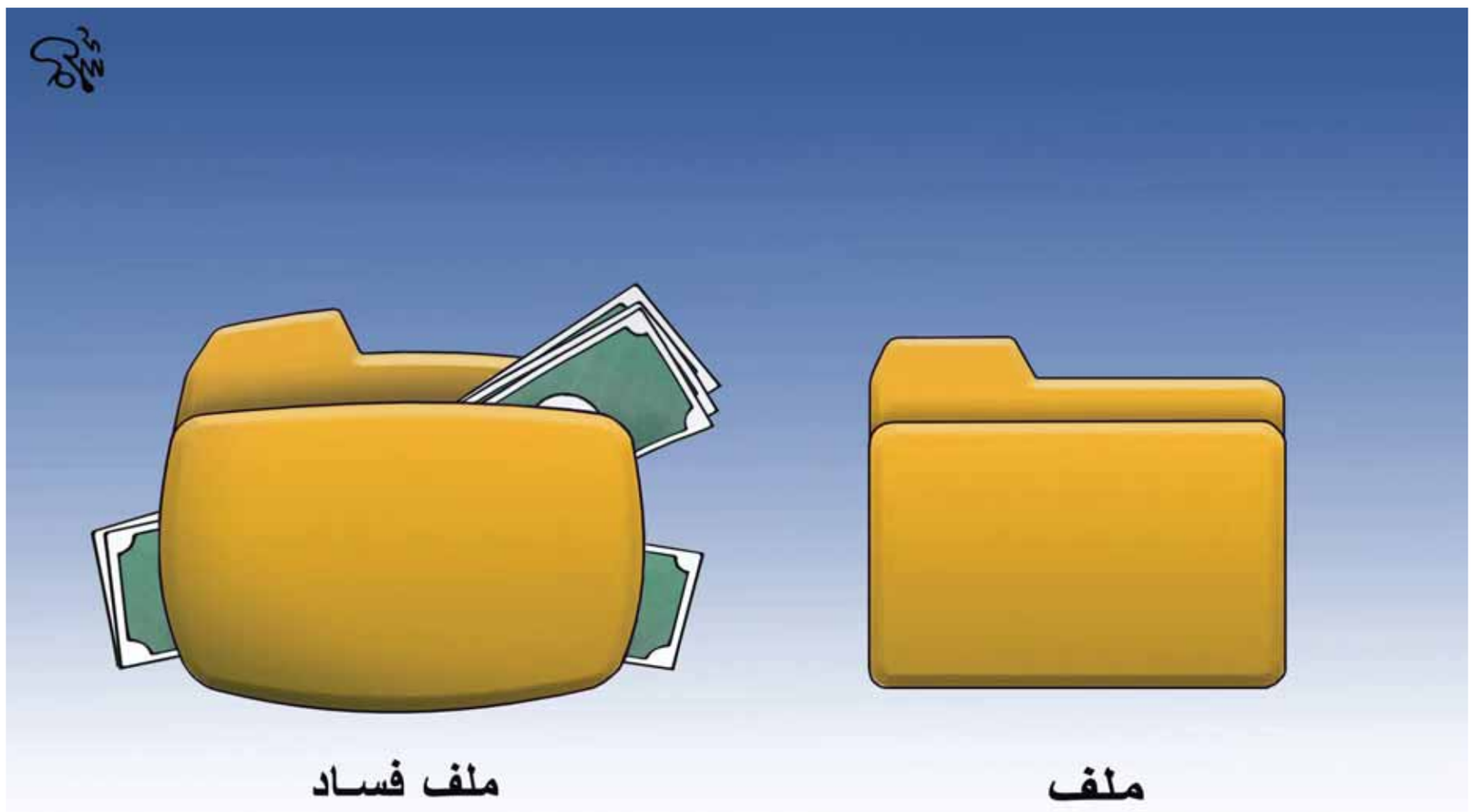

٦ سيارات إسعاف و٣ عيادات متنقلة للمناطق التي خسرت منظومتها الصحية

| محمود الصالح

كشف مدير الإسعاف والطوارئ في وزارة الصحة توفيق حسابا عن تسليم ٦ سيارات إسعاف متطورة إلى عدد من المحافظات التي فقدت منظومة الإسعاف فيها نتيجة الأعمال الإرهابية.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» أكد حسابا أن الوزارة وفي إطار برنامج التعاون مع منظمة الصحة العالمية قامت أمس الأول بتسليم ٦ سيارات إسعاف إلى مديريات الصحة في الرقة ودير الزور والحسكة وحلب وحماة، حيث خصصت سيارة لكل محافظة ولحماة سيارتي إسعاف نظراً لقيامها بتقديم الخدمات الصحية في ريف إدلب المحرر، مبيناً أن هذه السيارات متطورة وتتوافر فيها جميع الخدمات الإسعافية المطلوبة لإنقاذ حياة المريض، والنقل الآمن لمرضى الإصابات الرضية وفيها سرير رئيسي وسرير سكوب وحقيبة إنعاش وحقيبة إسعاف أولي وحقيبة رضوض وأسطوانات أوكسجين، موضحاً أن هذه السيارات ستوفر خدمات الإسعاف في المناطق التي لا يوجد فيها مراكز صحية أو مشافللوصول بالمريض إلى أقرب مشفى لإنقاذ حياته. مضيفاً: هناك ٦ سيارات أخرى ينتظر وصولها الآن وسيتم توزيعها إلى محافظات درعا والسويداء ودير الزور وحمص وحماة، إضافة إلى سيارة لمشفى حلب الجامعي، كما قامت الوزارة مؤخراً بتوزيع ٣ عيادات متنقلة إلى المحافظات التي تم تدمير البنى التحتية للمؤسسات الصحية فيها، حيث يتم توفير الرعاية الصحية لأبناء هذه المناطق ريثما تتم إعادة إعمار المؤسسات الصحية في تلك المناطق.

وأشار إلى تسليم هذه العيادات المتنقلة إلى الجمعيات الأهلية التابعة للشؤون الاجتماعية والعمل لتقوم بتوفير الخدمات الصحية لأبناء الميادين والبوكمال في دير الزور، وريف حماة الشمالي المحرر والغوطة الشرقية في ريف دمشق، إضافة إلى وضع مشفى متكامل متنقل في ريف دير الزور الشرقي يقدم كل أنواع الخدمات الصحية لأبناء محافظة دير الزور، بسبب غياب المؤسسات الصحية في ريف دير الزور الشرقي نتيجة تدميرها من قبل المجموعات الإرهابية.

وأكد استمرار وزارة الصحة في تنفيذ خطة الاستجابة الصحية في جميع المناطق المحررة فور دخول الجيش العربي السوري إليها، لأن الحاجة الأولية للسكان هي الرعاية الصحية التي افتقدها أبناء تلك المناطق خلال سيطرة المجموعات المسلحة عليها.

سابقة!! استرجاع مبالغ من عمال سجاد حماة

| حماة- محمد أحمد خبازي

لم يشفع لعمال الشركة العامة للصوف والسجاد –ومقرها حماة– بمعاملها الأربعة، تفانيهم وعملهم وزيادة إنتاج معاملهم التي أعادوا تأهيل بعضها، وتصديهم للإرهاب ولا حتى موافقة وزارة الصناعة، لدى الجهاز المركزي للرقابة المالية، الذي رأى أن تعويض العمل الإضافي الذي قبضوه خلال السنوات الماضية مخالف ويجب استرداده منهم، وهو ما جعل العديد منهم يفكرون بالاستقالة إذا ما مُنعَ عنهم ذلك التعويض الذي يعينهم على تكاليف الحياة.

مدير الإنتاج في الشركة محمد رجب بيَّن لـ«الوطن» أنه تمت إعادة ترميم معملي سجاد دمشق وحلب وتأهيل عدد من آلات معمل الصوف بحماة وبجهود العمال ضمن أوقات الدوام وخارجه.

مضيفاً: وللنقص العددي الكبير في أعداد العمال تم طلب الموافقة من وزير الصناعة على تكليف ١٥٠ عاملاً في معامل الشركة بالعمل الإضافي وتم الحصول عليها منذ العام ٢٠١٧ وإلى اليوم يتم تجديد الموافقة كل ٦ أشهر والتي تأتي مشروطة بتحقيق الريعية الاقتصادية من العمل الإضافي وبزيادة الإنتاج وخفض التكاليف، وقد نتج عن ذلك زيادة كبيرة في الإنتاج لأكثر من الضعف.

وأكد رجب أن بيانات الإنتاج توضح ذلك إذ كان إنتاج معمل الصوف خلال العام ٢٠١٦ نحو ٧٢ طناً ليصبح ١٢٧طناً في العام ٢٠١٧ و١٤٩طناً في العام ٢٠١٨ ليصل إلى ٢٠٣ أطنان في العام الحالي.

وأما في معمل سجاد دمشق فكان إنتاجه بالعام ٢٠١٦ نحو ٢٠٩٨٦م٢ وفي العام ٢٠١٧ كان ٢١٢٠٥م٢ وفي العام ٢٠١٨ صار ٣٥٤١٦م٢.

وشهد معمل السويداء أيضاً تصاعداً في الإنتاج من ٢٠٠٣٣م٢ خلال العام ٢٠١٦ إلى ٢٠٢٩٤ م٢ خلال العام ٢٠١٩، حيث تمكن العمال من الوصول إلى نسب لم يتم الوصول إليها من قبل، وذلك من خلال العمل الإضافي المفتوح الذي عوض عن نقص العمال وقدم الآلات التي عمل العمال على إعادة تأهيلها وصيانتها والتعديل على العديد منها بعد أن كانت خارج الخدمة.

ويقول رجب: ليأتي بعد ذلك قرار الجهاز المركزي للرقابة المالية رقم ٧٥٠/ص. ع/ تاريخ ٢٢/١٠/٢٠١٩م بأن هذا العمل الإضافي مخالف وأنه يجب استرداد المبالغ المالية المصروفة لجميع العاملين في الشركة!.

والسؤال الذي يطرح: هل تضحيات العمال وزيادة الإنتاج وسهرهم الليالي خلف آلاتهم وسعيهم وراء لقمة العيش هو مخالفة للقانون ويجب أن نعاقبهم على ذلك ونسترد منهم ما أخذوه ثمناً لعرقهم وجدهم وتعبهم ولاسيما أن العمل الإضافي له دور كبير بإعادة الشركة لمكانها الصحيح وبالتالي تأمين احتياجات القطاعين العام والخاص من مختلف أنواع الغزول الصوفية والسجاد الصوفي.

رئيس اللجنة العمالية في الشركة حسام جنباز قال: إن المبالغ المترتبة على العمال في حال تطبيق قرار الجهاز المركزي للرقابة المالية تفوق ٢٦ مليون ليرة للعامين ٢٠١٨ و٢٠١٩ وهذا فوق طاقة العمال، متسائلاً أين كان الجهاز المركزي للرقابة المالية عندما كان العمال ينامون في الشركة ويقفون أكثر من ١٦ ساعة خلف آلاتهم هل هذا جزاء المتفانين بالعمل وللوطن؟

ودعا كل الجهات المعنية والنقابية واتحاد العمال للعمل حتى يتم التراجع عن هذا القرار المجحف بحق العمال.

مسمكة في حديقة عامة

خلاف بين المستثمرين يكشف مخالفة كبيرة

اتحاد العمال يرفع دعوة على مجلس طرطوس.. والمجلس لا يوافق على الترخيص للمسمكة

| طرطوس- محمد حسين

لا يبدو أن جاذبية السمك تنحصر بمذاقه اللذيذ وغلاء سعره الذي جعله أكلة بعيدة المنال لشريحة واسعة من المواطنين، ويبدو أن تجارة السمك أيضاً فيها من الجاذبية الشيء الكثير ما دفع جهة عامة لإشادة مبنى مخالف في قطعة أرض مخصصة كحديقة وهذه الجهة العامة قدمت الأرض لجهة نقابية وهي بدورها أعطته لمستثمر لممارسة تجارة السمك بالجملة وإقامة مزادات لشراء السمك من الصيادين وهنا بدأت المشكلة لأن هناك مستثمراً آخر يقوم بذلك.

ونظراً لوجود المقر المخالف في موقع قريب على مدخل المرفأ أصبح مقصداً للصيادين الذين استقربوه فتعطل عمل الآخر النظامي فبدأت رحلة الشكاوي والتبريرات إلى أن صدر أخيراً القرار بتشميع المسمكة المخالفة ومع ذلك لم تنته المشكلة فالمسمكة لا تزال تعمل ولا يبدو أنها ستتوقف فكيف حصل ذلك ولماذا؟

مدير الشؤون الصحية في مجلس مدينة طرطوس فراس الموعي أكد لـ«الوطن» أن قرار إغلاق المسمكة المخالفة نهائي نظراً لممارستها المهنة من دون ترخيص نظامي ولا عودة عنه رغم لجوء الجهة المتضررة إلى القضاء بعد التشميع في الأسبوع الماضي وفعلاً صدر الحكم القضائي الذي تضمن وقف تنفيذ قرار إغلاق المسمكة لمدة شهر واحد كمهلة نهائية تقوم خلالها الجهة المدعية بتصفية موجودات المحل من الأسماك شريطة عدم ممارسة البيع بطريقة المزاد العلني وبالجملة.

وحول ملابسات هذه القضية الشائكة بين الموعي أن مجلس المدينة تعامل مع الموضوع بهدوء وروية نظراً لأن الطرف الثاني جهة نقابية مهمة لكنها قامت بكل الإجراءات القانونية فالمسمكة موضوع الخلاف أقيمت بطريقة مخالفة على أرض مخصصة كحديقة عامة وبالتالي لا يمكن منحها موافقة فنية لممارسة أي مهنة سواء كانت مسمكة أو غيرها وقد قام المجلس بإغلاقها بعد استنفاد جميع الإجراءات القانونية والإدارية حيث تم توجيه إنذار لمستثمرها بتاريخ ٢٠١٩/٢/٦ بسبب ممارسة المهنة من دون ترخيص تحت طائلة اتخاذ الإجراءات القانونية بما فيها التشميع فور انتهاء المهلة المقررة بالإنذار والبالغة أسبوعاً واحداً وبتاريخ ٢٠١٩/٢/١٩.

وأشار إلى تقدم اتحاد عمال طرطوس بكتاب يطلب فيه منح ترخيص للمسمكة وبعد الدراسة تم الرد بعدم إمكانية ذلك للأسباب السابقة وبعد انتهاء مدة الإنذار تم تنظيم قرار الإغلاق بتاريخ ٢٠١٩/٢/٢٨ وتم توجيه كتاب لاتحاد عمال طرطوس يتضمن طلب إخلاء الموقع بشكل فوري كما تم توجيه كتاب للمحافظ لإعلامه بذلك بتاريخ ٢٠١٩/٦/٢٣ وجاء الرد بمتابعة الإجراءات القانونية بالتنسيق مع المرفأ واتحاد العمال الذي قام برفع دعوى قضائية على مجلس المدينة لعدم الترخيص له ببيع السمك بالجملة وإجراء المزادات العلنية وطلب وقف تنفيذ وإلغاء القرار الإداري وصدر قرار القضاء الإداري بطرطوس الذي يقضي بوقف تنفيذ الإغلاق مؤقتاً ولمدة شهرين بتاريخ ٢٠١٩/٧/ ٢٤ وبعدها عاد اتحاد العمال لتقديم طلب آخر للترخيص له لهذه المسمكة وتم الرد بالرفض للأسباب نفسها.

وعن إجراءات مجلس المدينة لتنظيم مسألة سوق السمك بالجملة وإجراء المزادات وفق ضوابط الموقع والشروط الصحية أشار الموعي إلى أن مجلس المدينة أصدر قراراً برقم ٢٦ لعام ٢٠٠١ ونصت المادة الأولى منه على نقل سوق السمك من مكانه بالقرب من ميناء أرواد إلى سوق الهال شرق المدينة على أن يكون سوق جملة والسماح ببيع السمك بالمفرق ضمن أسواق المدينة وبمحال ترخص أصولاً وخلال عام ٢٠١٨، وقام المجلس بتوقيع عقدي استثمار رقم ٨ و٩ لاستثمار مسمكتي سوق الهال الغربية والشرقية لبيع السمك بالجملة وإجراء المزاد العلني بقيمة ١٥ مليون ليرة سنوياً كما قام المجلس باتخاذ قراره رقم ١٠ لعام ٢٠١٩ المتضمن السماح بترخيص مهنة بيع السمك بالمزاد العلني فقط في مسامك سوق الهال العائدة ملكيتها لمجلس المدينة بما يحقق الرقابة الصحية والمالية بعيداً عن التجمعات السكانية نظراً لما يسببه من تجمعات وضجيج وروائح وإشغالات للشوارع والأرصفة والساحات وضبط وتنظيم سوق الجملة والمزادات في أماكن مخصصة وذلك في سياق استكمال الأرضية القانونية والتشريعية اللازمة كما قامت المدينة بتوجيه كتاب للمحافظ من أجل التعميم إلى نقابة الصيادين بضرورة توجيه الصيادين بعرض نتاج صيدهم في مسامك سوق الهال بما يحقق مصلحة جميع الأطراف (المدينة والمستثمر والصيادين) وذلك بعد أن تقدم المستثمر بعدة شكاوي بوجود مواقع ضمن المدينة وخاصة مسمكة اتحاد العمال التي تقوم باستقبال منتجات الصيادين وبيع السمك بالمزاد العلني والجملة.

هذه حصة كل محافظة من المازوت...

على الورق «النفط» تستهدف تدفئة ١,٢٥٠ مليون عائلة خلال هذا الشهر

| عبد المنعم مسعود

تجهد وزارة النفط في البحث في أسباب عدم قدرتها على إيصال مازوت التدفئة للمستهلك على الرغم من تأكيداتها أن ذكاء البطاقة سيحل المشكلة التي واجهتها في الأعوام السابقة لتخرج علينا بهذا العام بحجة جديدة تقول إن المشكلة لا تعود للشح في توافر المادة وإنما لتسجيل المستهلكين مبكراً طلباً للمادة، رغم مطالبتهم بها في الأعوام الماضية، لذا فإنه ووفقاً لما تراه الوزارة فإنه على طوابير المنتظرين لأدوارهم الذكية الانتظار –ربما– شهراً آخر وستصلهم مخصصاتهم من مئة اللتر فإن لم تصل خلاله فستصلهم في الشهر الذي يليه أو ربما في نهاية الشتاء إذا لم نقل في الربيع.

ففي ريف دمشق التي وصل تعداد بطاقاتها الذكية ٥٠٠ ألف بطاقة بلغ إجمالي ما تم تخطيط توزيعه خلال الشهر الماضي ٤٠٠ ألف لتر يوميا لمازوت التدفئة أي بمعدل ٤ آلاف عائلة يومياً و١٢٠ ألف عائلة خلاله، على حين أن بعض أرقام الأدوار الذكية التي زود بها المستهلكون «الوطن» لمن سجلوا بداية الشهر الماضي ولم تصل مخصصاتهم حتى الآن يتجاوز رقمه الذكي ٣٥٠ ألفاً، ما يعني حكماً وفقاً لكميات التوزيع المخصصة لهذا الشهر أنهم لن يحصلوا على المادة.

وفي تفاصيل الكميات المخصصة لهذا الشهر والتي تعتزم وزارة النفط توزيعها على المحافظات لكل القطاعات من مادتي البنزين والمازوت بما فيها مازوت التدفئة فقد بين كتاب حصلت «الوطن» على نسخة منه عدد الطلبات المعتزم توزيعها لكل قطاع من القطاعات.

وتجاوزت الكميات المخصصة لكل المحافظات من مادة المازوت ٢٥٦ مليون لتر لهذا الشهر أي بمعدل ٨ ملايين و٥٣٩ ألف لتر يومياً منها حوالى ١٤٨ مليون لتر للتدفئة أي بمعدل ٤ ملايين لتر و ٩٢٨ ألف لتر يومياً للتدفئة.

وبلغ إجمالي المخصص للقطاعين الصناعي والتجاري لهذا الشهر حوالى ٢٥٦ ألف لتر فقط وللقطاع الزراعي قرابة ٦١١ ألف لتراً لجميع المحافظات خلال الشهر بينما بلغت مخصصات محطات الوقود ٢ مليون و٧٤٣ ألف لتر لهذا الشهر.

ووصل إجمالي مخصصات المحافظات من مادة البنزين ١٣٩ مليوناً و٥٧٥ ألف لتر أي بمعدل ٤ ملايين و٦٥٥ ألف لتر يومياً.

ووفقاً لكتاب النفط فإنها ستوصل مادة مازوت التدفئة إلى حوالى مليون و٢٥١ ألفاً و٨٧٠ عائلة خلال هذا الشهر وذلك بمعدل ٤١٧٢٩ عائلة يومياً، ففي دمشق سيصل المازوت لـ٥٥١٢ عائلة كل يوم وفي القنيطرة ٣٣٧ عائلة وفي ريف دمشق ٦٣٦٠ عائلة وفي درعا ٣١٢٠ عائلة ومثلها في السويداء وفي حمص ٦ آلاف عائلة ومثلها في حلب وفي حماة ٣٦٠٠ عائلة ومثلها في اللاذقية وكذلك طرطوس و ٤٨٠ عائلة في دير الزور ومثلها في الرقة.

وفي تفاصيل الكميات فقد خصصت محافظة دمشق بحوالى ١ مليون و٥٥٢ ألف لتر منها ٢٢٥٠٠ لتر لأغراض الصناعة والتجارة و ١ مليون و١٠٢ ألف لتر للتدفئة بينما تجاوزت مخصصاتها من البنزين مليون لتر.

وبلغت مخصصات القنيطرة ١٣٥ ألف لتر منها ٣٣٧٥٠ لتراً للتدفئة على حين تجاوزت مخصصاتها من البنزين ٣٣ ألف لتر بينما خصصت ريف دمشق بمليون و٢٤٨ ألف لتر منها ٦٠٠ ألف لتر للتدفئة ومثلها من مادة البنزين.

> ٥ ملايين لتر مازوت يومياً للتدفئة و٢٥٦ ألف لتر للقطاعين الصناعي والتجاري

وتجاوزت مخصصات درعا ٥٠٠ ألف لتر منها ٣٦٠ ألف لتر للتدفئة بينما لم تتجاوز مخصصاتها من البنزين ١٢٠ ألف لتر وبلغت حصة السويداء ٤٨٠ ألف لتر منها ٣١٢ ألف لتر للتدفئة وكذلك ١٩٢ ألف لتر من مادة البنزين.

ولم تتجاوز مخصصات محافظة حمص ٩٢٤ ألف لتر خصص للتدفئة منها ٦٠٠ ألف بينما ارتفعت مخصصاتها من البنزين لتصل إلى ٤٣٢ ألف لتر بينما خصصت محافظة حماة بـ٣٨٤ ألف لتر من البنزين و ٨٦٤ ألف لتر من المازوت منها ٣٦٠ ألف للتدفئة.

وبلغت مخصصات محافظة حلب أكثر من مليون و١٠٠ ألف لتر منها ٦٠٠ ألف لتر للتدفئة إضافة إلى ٦٧٢ ألف لتر من البنزين بينما بلغت مخصصات طرطوس ٧٦٨ ألف لتر من المازوت وجاءت مخصصات محافظة اللاذقية أقل منها بواقع ٦٩٦ ألف لتر على حين تساوت المحافظتان بالمخصص للتدفئة بواقع ٣٣٦ ألف لتر لكل منهما من ضمن المخصص إضافة إلى كمية البنزين البالغة ٥٥٢ ألف لتر لكل واحدة على حدة.

وبلغت مخصصات دير الزور ١٥٦ ألف لتر منها ٤٨ ألف لتر للتدفئة إضافة إلى ٣٦ ألف لتر من البنزين وجاءت الرقة أخيرة في جدول المخصصات وكمياتها بواقع ١٠٨ آلاف لتر منها ٤٨ ألفاً للتدفئة إضافة إلى ٢٤ ألف لتر من مادة البنزين.